لا نستهدف جنسية بعينها بل نرحب بالاستثمارات من جميع دول العالم

العربي : مؤتمر شرم الشيخ سيكتب قصة نجاح جديدة لمصر

مصر تسعى إلى جلب استثمارات ضخمة في المؤتمر

هيئة ميناء الإسكندرية تساهم في إنجاح المؤتمر الاقتصادي

- المشروعات المطروحة تتركز في قطاعي الطاقة والإسكان ونتوقع استثمارات بقيمة 30 مليار دولار
- وتيرة النمو تتسارع بدرجة جيدة ونسعى لخلق مليون وظيفة سنوياً مع تدفق الاستثمارات
- خبراء : لن يظهر نجاح المؤتمر الاقتصادي قبل ديسمبر المقبل
- نحتاج إلى تعديل بعض التشريعات لمسايرة التطورات المتسارعة في المنطقة والعالم
- مصر تقترب من توحيد الضرائب على الدخل بحد أقصى 22.5 %

القاهرة – «وكالات» : تبدأ في شرم الشيخ غدا الجمعة فعاليات المؤتمر الاقتصادي الدولي، والذي تسعى مصر من خلاله لجذب استثمارات أجنبية تتراوح ما بين 20 و30 مليار دولار، وفقا لتصريحات مسؤولين حكوميين.

وحول المشروعات التي تم الاتفاق عليها بالفعل قال وزير التخطيط المصري الدكتور أشرف العربي: «هناك بعض المشاريع التي تم الاتفاق عليها، وينتظر فقط الإعلان عنها خلال القمة المقبلة»، مضيفا: «هناك بعض المشاريع أيضا التي قطعت شوطا كبيرا في الاتفاق عليها، وهناك مشاريع جاهزة بالفعل للتوقيع».

وأعلنت مصر، الشهر الماضي، طرح مشروع عقاري خلال قمة مارس بقيمة 20 مليار دولار. وأكدت 80 دولة حضورها للمؤتمر حتى الآن.

وحول الجنسيات التي تستهدف القاهرة جذبها خلال المؤتمر قال وأكد العربي أن بلاده تتوقع تسارع وتيرة النمو خلال العام المالي الحالي، بعد أداء قوي للاقتصاد في الربع الثاني من العام المالي الحالي، مع سعيها لخلق نحو مليون وظيفة سنويا، بالتزامن مع توقعات بتدفقات قوية للاستثمار الأجنبي المباشر.

وقال : «نحتاج إلى نحو مليون وظيفة سنويا لتلبية احتياجات الاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال السنوات المقبلة».

أضاف : «كنا نتوقع في حدود 3.8 في المائة للعام المالي الحالي، لكن إذا ما استمرت المدخلات الإيجابية يمكن تحقيق مستويات 4 في المائة كمعدل نمو سنوي في العام المالي بأسره».

وفي الربع الثاني من العام المالي الحالي، نما الاقتصاد المصري 4.3 في المائة مقارنة مع نسبة نمو بلغت 1.4 في المائة قبل عام. وفي النصف الأول من العام المالي الحالي، نما أكبر اقتصاد في شمال أفريقيا والبالغ حجمه نحو 258 مليار دولار، بنسبة بلغت 5.6 في المائة. ويبدأ العام المالي في مصر بمطلع يوليو من كل عام.

وحول زيادة مساهمة الاستثمار في الناتج المحلي الإجمالي، قال الوزير: «نسعى بكل تأكيد إلى زيادة مساهمة الاستثمار في نمو الاقتصاد خلال الفترة المقبلة. المستويات الحالية تبقى ضعيفة، ولكن تحولها إلى الإيجاب خطوة كبيرة نحو تحقيق المستهدف».

وبلغت مساهمة الاستثمار في نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال الربع الثاني من العام المالي الحالي 0.83 في المائة، وهي أول مساهمة إيجابية في نمو الاقتصاد منذ الربع الأخير من العام المالي 2010 – 2011. وردا على سؤال حول معدل الوظائف المستهدف خلقها سنويا بما يتواكب مع تدفق الاستثمار الأجنبي، قال العربي بنبرة يحدوها الأمل: «نحتاج إلى خلق نحو مليون وظيفة سنويا بما يتواءم مع الاستثمارات الأجنبية المنتظر جذبها خلال الفترة المقبلة».

أضاف العربي : «نسعى لجذب استثمارات أجنبية مباشرة تقدر بنحو 60 مليار دولار خلال السنوات الأربع المقبلة، وهو ما سيولد المزيد من فرص العمل التي تحتاج بطبيعة الأمر إلى التدريب الجيد لتلبية احتياجات السوق».

وتضررت الاستثمارات الأجنبية في مصر بشدة بعد ثورتين أطاحت برئيسين، لكن إصلاحات مهمة تمت خلال الفترة الماضية بدأت تعيد الثقة تدريجيا في أكبر البلاد العربية من حيث عدد السكان. وبلغ صافي الاستثمارات الأجنبية إلى مصر بنهاية الربع الأول من العام المالي الحالي نحو 1.8 مليار دولار. وقال العربي: «نسعى لخلق المزيد من الوظائف لنقل معدلات البطالة دون مستويات الـ10 في المائة»، في حين بلغ معدل البطالة بنهاية العام الماضي 12.9 في المائة مقابل 13.4 في المائة قبل عام.

وفي إجابة عن سؤال حول طبيعة الاستثمارات التي تسعى الحكومة لجذبها خلال قمة مارس الاقتصادية بشرم الشيخ قال: «مشروعات الطاقة والإسكان تحظى بالجانب الأكبر من المشروعات المتوقع جذبها في القمة».

وانتقالا إلى خطوات الإصلاح الاقتصادي، التي اتخذتها مصر وتتضمن رفع الدعم، قال الوزير: «هناك خطة واضحة لضبط وإصلاح عجز الموازنة العامة خلال السنوات الخمس المقبلة، لكن لن يتم ذلك قبل إيجاد الآليات لضمان وصول الدعم لمستحقيه».

وفي يوليو الماضي، اتخذت الحكومة المصرية خطوة إصلاحية مهمة، من خلال رفع الدعم الجزئي عن المنتجات البترولية، في تحرك لاقى استحسان المنظمات الاقتصادية الدولية.

وبلغ العجز الكلي للموازنة العامة المصرية 159 مليار جنيه خلال السبعة أشهر الأولى من العام المالي الحالي، ما يشكل نسبة تبلغ 6.9 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بـ6 في المائة في الفترة نفس من العام المالي الماضي.

وكانت الحكومة قد تعهدت في بيانها المالي للموازنة في بداية العام المالي بخفض نسبة عجز الموازنة من 12.8 في المائة في العام المالي الماضي إلى 10 في المائة هذا العام. وتابع الوزير: «فيما يتعلق بأسعار الطاقة والمنتجات البترولية نسعى أولا لاستكمال منظومة الكروت الذكية بنهاية أبريل (نيسان) المقبل، ومن ثم فإن الأمر المتروك حينها للحكومة التي ستكون وليدة مجلس النواب المنتخب».

وتنظم مصر خلال الأشهر المقبلة انتخابات مجلس النواب في انتظار التعديلات التي طالبت بها المحكمة الدستورية، والتي قضت في مطلع الشهر الحالي بعدم دستورية قانون الانتخابات. وأضاف العربي: «الظروف الاقتصادية الحالية تحتم علينا تلك الإصلاحات، من خلال توجيه منظومة الدعم إلى الفقراء».

وبلغ إجمالي دعم المنتجات البترولية في النصف الأول من العام المالي الحالي نحو 45 مليار جنيه (5.89 مليار دولار) مقارنة مع 64.5 مليار جنيه للفترة نفسها قبل عام بتراجع نسبته 30 بالمائة.

وفي ميزانية العام المالي الحالي، حددت الحكومة نحو 100 مليار جنيه (13 مليار دولار)، ولكنها توقعت تراجعها إلى نحو 70 مليار جنيه فقط، بعد انخفاض أسعار النفط وفقا لتصريحات رسمية أدلى بها وزير البترول.

وتراجعت أسعار النفط بشدة منذ منتصف العام الماضي، مع تسارع وتيرة الهبوط في ديسمبر الماضي، بعد أن أقرت «أوبك» الإبقاء على سقف الإنتاج دون تغيير. وفي العام المالي الماضي، بلغت تكلفة دعم الوقود 126 مليار جنيه مقارنة مع 128 مليار جنيه في العام المالي الذي يسبقه.

وحول التعديلات الوزارية الأخيرة واستحداث وزارة للتعليم الفني، قال العربي: «نسعى من خلال تلك الوزارة إلى إيجاد العمالة المدربة التي يحتاج إليها سوق العمل. الحكومة لديها توجه جاد في هذا الشأن».

وفيما يتعلق بالتشريعات الاقتصادية التي تعمل الحكومة على إقرارها لتشجيع الاستثمار، قال العربي: «انتهينا بالفعل من قانون الاستثمار الموحد وقانون الكهرباء وقانون التمويل متناهي الصغر وقانون حماية المنافسة. كلها قوانين تعبد الطريق لجذب الاستثمار».

وقال الدكتور أشرف العربي: إن هناك أولوية نعمل وفقا لها بحسب رؤية مصر والاستراتيجية، التي وضعناها حتى عام 2030، وأول هذه الأولويات هو العمل على قطاعيّ النقل والإسكان، يليها قطاعات الطاقة والاتصالات والسياحة والبترول. وستكون المشروعات الخاصة بهذه القطاعات محور المؤتمر الاقتصادي ، مشيرا إلى أن الاقتصاد المصري مازال في احتياج إلى بعض الدعم خلال الفترة القصيرة القادمة سواء في شكل دعم لا يرد أو في شكل قروض تنموية ميسرة، وأغلب مؤسسات التنمية الدولية ستكون متواجدة في المؤتمر الاقتصادي ونحن على تواصل تام معها.

واعتبر أنه رغم التحديات والظروف الصعبة، التي نواجهها، إلا أننا متفائلون بالمؤتمر الاقتصادي، ونعتقد أنه سيكون قصة نجاح جديدة لمصر، وبداية لانطلاقة شاملة وقوية.

في سياق متصل طالبت الدكتورة علياء المهدي، العميد السابق لكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، الرئيس عبدالفتاح السيسي بإصدار قرار بمراجعة قانون الاستثمار الجديد، وعدم مروره بشكله الحالي.

وقالت إن الحديث عن نجاح المؤتمر الاقتصادي سابق لأوانه، ولكن يجب الإنتظار حتى شهر ديسمبر 2015، لمعرفة حجم الاستثمارات الجديدة التي أقيمت في مصر.

وأوضحت «المهدي» أن بعض المواد التي تحتاج لتعديل أن الدولة تمنح للمستثمر الأراضي بدون مقابل، وكذلك يحصل على المواد البترولية بأسعار أقل من المتعارف عليها.

وتابعت: «قانون الاستثمار غريب جدا، يتحاول نخلق حاجة علشان نعقدها، فلابد من مراجعة بعض نقاط قانون الاستثمار، وعندي أمل إن رئيس الجمهورية يراجع القانون».

من جهته توقع الدكتورة مصطفى بدرة، الخبير الاقتصادي وأستاذ التمويل والاستثمار، أن يصل حصيلة الاستثمارات الأجنبية في المؤتمر الاقتصادي المقرر عقده في مارس الجاري إلى 30 مليار دولار».

وأضاف بدرة، في تصريحات ببرنامج «صوت الناس» الذي يذاع على فضائية «المحور»، اليوم الثلاثاء، أن «دول الخليج بمثابة الراعي الرسمي للمؤتمر الاقتصادي المنتظر»، مشددا على ضرورة توفير مناخ اقتصادي جاذب للاستثمارات الأجنبية إذا كانت الدولة جادة في دعم الاقتصاد.

وأكد الخبير الاقتصادي، على أن المؤتمر الاقتصادي المقبل سيكون مجرد بداية لزيادة الاستثمارات القادمة لمصر، مشيرا إلى مشاركة 3 آلاف رجل أعمال في فعاليات هذا المؤتمر.

وكانت قد بدأت وزارة الداخلية، بالتعاون مع مختلف أجهزة الدولة، وضع خطة لتأمين المؤتمر الاقتصادي الدولي بشرم الشيخ، المقرر انعقاده في الفترة من 13 إلى 15 مارس الجاري، بحضور الرئيس عبدالفتاح السيسي، وملوك ورؤساء العديد من الدول العربية والأجنبية، وكبرى الشركات العالمية في مختلف المجالات.

في سياق ذي صلة قال وزير الاستثمار المصري أشرف سالمان إن حكومة بلاده ستقر اليوم الأربعاء توحيد ضريبة الدخل على الأفراد والشركات لخفض الحد الأقصى إلى 22.5 بالمئة اعتبارا من السنة المالية 2015–2016 لتشجيع الاستثمار وتحقيق العدالة في الضرائب.

وقال سالمان إنه سيتم تثبيت الضريبة الجديدة لمدة عشر سنوات.

وأضاف سالمان في مقابلة مع «رويترز» أمس عبر الهاتف «المجموعة الاقتصادية وافقت أمس على توحيد ضريبة الدخل بحد اقصى 22.5 بالمئة على الأفراد والشركات لمدة 10 سنوات بداية من 2015–2016».

وأوضح أن الضريبة الجديدة ستشمل هيكلا تصاعديا للشرائح. لكنه لم يخض في تفاصيل.

وقال «مجلس الوزراء سيوافق في اجتماعه على توحيد الضريبة على أن تصدر التعديلات خلال 3 أسابيع بحد أقصى.»

وهذه هي الخطوة الأولى نحو توحيد ضريبة الدخل وتأتي قبل يومين من عقد مؤتمر اقتصادي في منتجع شرم الشيخ تسعى مصر من خلاله لجذب استثمارات محلية وخارجية تتراوح بين 10 مليارات و12 مليار دولار.

وقال سالمان «التعديلات الجديدة ستشجع الاستثمار وستؤدي إلى عدالة في الضريبة بين الجميع.»

وتعمل مصر على تهيئة المناخ الاستثماري وإجراء اصلاحات تشريعية وضريبية بحيث تدخل المؤتمر الاقتصادي ولديها سياسات واصلاحات واضحة تستطيع جذب الاستثمارات الأجنبية من جديد للبلاد.

ويبلغ الحد الأقصى لضريبة الدخل في مصر حاليا 25 بالمئة في حين فرضت الحكومة العام الماضي ضريبة اضافية بنسبة خمسة بالمئة لمدة 3 سنوات على من يزيد دخلهم عن مليون جنيه سنويا من الأفراد والشركات.

وردا على سؤال عن ضريبة الخمسة بالمئة الخاصة بالأغنياء قال سالمان «سيتم إلغاؤها بعد إقرار هذه التعديلات.»

وكانت وزارة المالية قالت في بيان أمس الأول إن اجراءات توحيد الضرائب على الدخل تتزامن مع اجراءات اخرى لدعم القاعد الرأسمالية للاستثمار تشمل خفض سعر الضريبة على المبيعات المقررة على الآلات والمعدات من عشرة بالمئة إلى خمسة بالمئة مع رد الضريبة بالكامل على دفعة واحدة فور تقديم أول إقرار ضريبي. ومن شأن هذه التعديلات تسهيل العمل أمام المستثمرين المصريين والأجانب داخل البلاد.

العمل في مشروع قناة السويس الجديدة على قدم وساق.. وبقي الإطار طابع بريد بمناسبة مؤتمر دعم الاقتصاد المصري